انعكاس قضية الجزر المتنازع عليها بين اليابان والصين على تطبيع العلاقات بين البلدين (1972-1978)، والموقف الأمريكي منها

أ.د.كاظم هيلان محسن م.م.لؤي ثجيل جمعة
جامعة البصرة- كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الخلاصة

النزاع الياباني–الصيني على جزر(سينكاكو/دياويو) مشكلة عالقة، لاتزال تثار بين الحين والآخر لتشكل تهديداً لأمن البلدين وتعيق تحسين العلاقات بينهما. وبموجب معاهدة سان فرانسيسكو للسلام عام 1951، أدارت الولايات المتحدة الجزر حتى 1972، عندما أعادتها لليابان بموجب اتفاقية إعادة أوكيناوا، فظهر النزاع لاسيما بعد اكتشاف الموارد النفطية بالقرب منها في 1969، وانعكس على مباحثات تطبيع العلاقات الصينية–اليابانية عام 1972، وتجدد خلال مباحثات معاهدة السلام والصداقة عام 1978.

المختصرات المستخدمة في البحث	
CRS	*Congressional Research Service*
CIA	*Central Intelligence Agency*
W.D.R.	*WikiLeaks Document Release*
CCOP	*Committee for Coordinating Joint Prospecting*
ECAFE	*The United Nations Economic Commission for Asia and the Far East*

المقدمة

تتكون جزر(سينكاكو/دياويو) من خمس جزر صغيرة وثلاثة صخور ، تقع في بحر الصين الشرقي ، كما هو واضح في الخارطة الآتية. وتبلغ مساحتها الكلية 5.53 كم^2. تديرها اليابان منذ عام 1895 و تدعوها سينكاكو(*Senkaku*)، وتطالب بها الصين الشعبية وتدعوها دياويو(*Diaoyu*)، وتطالب بها تايوان وتدعوها دياويتي(*Diaoyutai*)، ويشار لها تاريخياً بجزر بيناكل(*Pinnacle Islands*)، والأكثر استخداماً للدلالة على الجزر عالمياً هما الاسمان الياباني والصيني معاً. (واستخدمناهما في البحث لان النزاع لم يحسم بعد، وقدمنا الاسم الياباني أولاً لأن اليابان هي من تدير الجزر حالياً).

النزاع الياباني–الصيني على جزر(سينكاكو/دياويو) مشكلة عالقة، لاتزال تثار بين الحين والآخر لتشكل تهديداً لأمن البلدين وتعيق تحسين العلاقات بينهما، فضلاً عن تهديدها للاستقرار في شرق آسيا. ويقدم طرفا النزاع مجموعة من الحجج التاريخية والقانونية لتعزيز مواقفهم الخاصة. أما جذور النزاع فتعود الى عام 1895 عندما قامت اليابان بضم الجزر الى أراضيها، مدعيةً أن الجزر كانت (أرض مباحة) لا تتبع لأي دولة، وان

الصين لم تعارض ضمها. بينما تدعي الصين أن الجزر كانت خاضعة للسيادة الصينية وان اليابان استحوذت عليها بموجب معاهدة شيمونوسكي التي أنهت الحرب اليابانية–الصينية الأولى (1894–1895). ومن ثم يجب إعادتها للصين بعد هزيمة اليابان في الحرب العالمية الثانية، بموجب معاهدات الحلفاء اثناء وبعد الحرب، والتي تقضي بتجريد اليابان من الأراضي التي حصلت عليها نتيجة العنف في حروبها التوسعية. وكرست الولايات المتحدة المشكلة نتيجة لسياسات الحرب الباردة وتركتها عالقة دون تحديد نهائي للسيادة على الجزر. ووضعت الجزر تحت إدارتها بموجب معاهدة سان فرانسيسكو 1951، ثم أعادتها لليابان عام 1972 بموجب اتفاقية إعادة أوكيناوا 1971، فظهر النزاع على الجزر لاسيما بعد اكتشاف الموارد النفطية بالقرب منها في 1969. وانعكس على مباحثات تطبيع العلاقات الصينية–اليابانية عام 1972، وتجدد أثناء مباحثات معاهدة السلام والصداقة عام 1978.

خارطة توضح موقع جزر (سينكاكو/دياويو)[١]

أولاً: ظهور النزاع على جزر (سينكاكو/دياويو) والموقف الأمريكي منه

حدثت في سبعينات القرن العشرين تغيرات هامة في العلاقات الصينية –اليابانية، وألقى حدثان بظلالهما على تطور النزاع على جزر (سينكاكو/دياويو) إذ ا عادت الحكومة الأمريكية جزر أوكيناوا للسيادة اليابانية عام 1972. ووقعت اليابان والصين الشعبية معاهدة السلام والصداقة عام 1978. وبدأت تلك التغيرات عام1969 عندما خلصت دراسة للأمم المتحدة، إلى أن مساحات واسعة من بحر الصين الشرقي تحتوي احتياطيات كبيرة من النفط والغاز لاسيما المنطقة المحيطة بجزر (سينكاكو/دياويو)[٢]. إذ نشرت في آيار نتائج تقرير لجنة تنسيق التنقيب المشترك (*CCOP*) التابعة الى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى (*ECAFE*)، الذي جاء فيه أن الجرف القاري في تلك المنطقة "أحد أكبر خزانات النفط والغاز في العالم". وان أكثر المناطق الملائمة للإنتاج هي منطقة تمتد بمساحة 200,000 كم^2 تحيط بجزر (سينكاكو/دياويو). وأعلنت اليابان أن التقرير قاد الحكومة الى الاعتقاد بأن المنطقة تستحق التنقيب فيها. وبعد إعلان نتائج التقرير اندلع النزاع الإقليمي المعقد على جزر (سينكاكو/دياويو).[٣]

سلم السفير الياباني في تايوان مذكرة دبلوماسية لحكومة تايوان[٤] في 17 تموز 1970 تضمنت تأكيد

سيادة اليابان على جزر (سينكاكو/دياويو)، واشارت إلى أن أي ادعاءات من جانب آخر بالسيادة عليها باطلة، وكانت المذكرة تدبيرا وقائياً اتجاه برلمان تايوان الذي كان يناقش مشروع قرار يتعلق بحقوق التنقيب في المياه الإقليمية القريبة من الجزر (سينكاكو/دياويو)، والذي تمت الموافقة عليه في 30 تموز.(٥)

وكان تحدي حكومة تايوان الأول لسيادة اليابان على الجزر المتنازع عليها في 20 تموز 1970، عندما استفهم المسؤولون في تايوان لدى السفارة اليابانية حول المعنى الدقيق لتعبير "نانسي شوتو" –الاسم الياباني لجزر ريوكيو– وان كان يتضمن جزر (سينكاكو/دياويو) أم لا. وردت طوكيو بان وزارة الخارجية اليابانية ستعمل على تشكيل لجنة عمل للتحقيق، ودراسة القانون الدولي فيما يخص المطالب الإقليمية التايوانية، لصياغة موقف الحكومة اليابانية الأساسي حول جزر (سينكاكو/دياويو).(٦)

وفي بداية أيلول رفع متظاهرون من تايوان علم بلادهم على الجزر، وقد أزالته سلطات أوكيناوا في اليوم التالي(٧). وفي حادثة احتكاك أخرى قامت دورية بحرية يابانية بإرغام مجموعة سفن صيد تايوانية على مغادرة المياه القريبة من الجزر. وبينما أنكرت حكومة تايوان –بعد أن كانت قد حرضت– حادثة رفع العلم على الجزر، أنكرت الحكومة اليابانية أن تكون سفنها البحرية فرقت سفن الصيد التايوانية.(٨)

واتخذت الحكومة اليابانية في منتصف أيلول 1970، موقفها الرسمي من جزر (سينكاكو/دياويو)، والمتمثل بملكيتها للجزر بشكل قطعي، وان مسألة السيادة اليابانية عليها غير قابلة للمفاوضات مع أي طرف(٩). وفي العام نفسه وبناءً على تعليمات من الجيش الأمريكي، أقامت حكومة جزر ريوكيو علامات تحذيرية تفيد بأن "الدخول إلى جزر سينكاكو لغير المقيمين في جزر ريوكيو محظور" (١٠). واستمرت اليابان بسياسة الدفاع عن سيادتها على جزر (سينكاكو/دياويو) لتحقيق أهداف عدة منها: استعادة جزر أوكيناوا من الإدارة الأمريكية في أقرب وقت، ومنع الصيادين الصينيين من الوصول الى أراضي الجزر، وتخصيص حقوق الاستكشاف للشركات الأمريكية لكسب دعمها لمطالب اليابان الإقليمية.(١١)

بعد مدة وجيزة من اكتشاف الموارد النفطية، بدأت مفاوضات إعادة جزر (سينكاكو/دياويو) لليابان من الإدارة الأمريكية. وقدمت حكومة تايوان مطالبها الرسمية بالسيادة على الجزر (١٢) في أيلول 1970 من خلال التأكيدات التالية: إن اليابان ليس لديها الحق بالاستكشاف في الجرف القاري الصيني، وإن قرار عودة الجزر لليابان المتوقع لن يؤثر على المطالب الصينية، وإن الجزر هي أراضي صينية. ومن أجل الحصول على الدعم السياسي الأمريكي، منحت حكومة تايوان حقوق الاستكشاف للشركات الأمريكية.(١٣)

أصبح واضحاً أن المشاعر القومية في تايوان واليابان لا يمكن السيطرة عليها، وسرعان ما تطور النزاع ليشكل أهم خلاف سياسي بين الطرفين منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. وأدى الى ظهور ما عرف "بحركة حماية جزر دياويتي " (*Safeguard the Diaoyutai movement*) بين (1970–1972)، والتي وجهت دعوات الى جميع الوطنيين الصينيين للدفاع عن سلام ة الجزر الإقليمية من أي تجاوزات . ولاقت الحركة قبولاً واسعاً بين الصينيين لاسيما بين الطلاب في تايوان وهونغ كونغ والولايات المتحدة.(١٤)

أما حكومة جمهورية الصين الشعبية فقد التزمت الصمت من النزاع على جزر، منذ نشر تقرير الأمم المتحدة حول اكتشاف الموارد النفطية في آيار 1969 وحتى آيار 1970، عندما بدأت مطالباتها بالسيادة على

جزر(سينكاكو/دياويو)، بعد بداء الولايات المتحدة موافقتها إعادة الجزر لليابان الى جانب اوكيناوا[١٥]. وقد يفسر هذا الصمت على أن الجزر لا تزال تحت وصاية الولايات المتحدة ولم ترغب حكومة الصين الشعبية بتأخير التحول المتوقع في الاعتراف الدبلوماسي بها في المجتمع الدولي.[١٦]

وفي نهاية1970 ذكرت صحيفة الحزب الشيوعي الصيني أن حكومة تايوان "هي مومياء سياسية، عانى الشعب الصيني منها منذ مدة طويلة". وأكدت على "أن جميع الاتفاقات والعقود المتعلقة باستكشاف واستغلال موارد الحزام البحري وباطن الأرض في الصين التي أبرمت ها مع أي بلد ... باطلة ولاغية". ونتيجة للإعلان الصيني نصحت وزارة الخارجية الأمريكية شركات النفط الأمريكية بإنهاء التزاماتها في منطقة النزاع[١٧]، وفي وقت مبكر من عام 1971 توقفت شركات النفط الأمريكية فعلياً عن أنشطة الاستكشاف في المنطقة تحت ضغط من الإدارة الأمريكية.[١٨]

وقعت حكومتا الولايات المتحدة واليابان في 17 حزيران 1971 اتفاقية إعادة أوكيناوا. ومما جاء فيها: "ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنها ترغب، فيما يتعلق بجزر ريوكيو وجزر دايتو، بالتخلي عن جميع الحقوق والمصالح لصالح اليابان". وبشأن تحديد الجزر المشمولة بالاتفاق جاء في (المادة 1): "يقصد بمصطلح جزر ريوكيو وجزر دايتو جميع الأراضي ومياهها الإقليمية التي يحق للولايات المتحدة الأمريكية ممارسة جميع السلطات الإدارية والتشريعية عليها بموجب (المادة 3) من معاهدة السلام مع اليابان". [١٩] وبما أن جزر(سينكاكو/دياويو) كانت واقعة تحت السلطة الإدارية للولايات المتحدة بعد الحرب بموجب معاهدة سان فرانسيسكو للسلام، لذلك فهي مشمولة باتفاقية إعادة أوكيناوا لليابان.

وعندما وصلت الاتفاقية إلى مجلس الشيوخ الأمريكي لإبداء الرأي والمصادقة عليها، اعترضت حكومة تايوان حليفة الولايات المتحدة على تضمين الجزر في اتفاقية الإعادة. لذلك أوصى مجلس الشيوخ بضرورة التأكيد على أن بنود الاتفاقية لا تؤثر على ادعاءات السيادة بالجزر. وشكل ذلك الرأي قاعدة السياسة الأمريكية الحالية. وأكدت وزارة الخارجية الأمريكية أن الاتفاقية هي مجرد إعادة للحقوق الإدارية التي استلمت من اليابان[٢٠]. و أثناء مناقشات مجلس الشيوخ لاتفاقية إعادة أوكيناوا، التي صادق عليها في 10 تشرين الثاني1971، أعلنت وزارة الخارجية اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً محايداً اتجاه مطالبة اليابان والصين وتايوان بجزر(سينكاكو/دياويو). وفي سؤال من رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، لوزير الخارجية وليام روجرز، فيما إذا كانت اتفاقية إعادة أوكيناوا تؤثر على الوضع السيادي لجزر(سينكاكو/دياويو) أجاب روجرز ان "هذه الاتفاقية لا تؤثر على الوضع القانوني لتلك الجزر".[٢١]

وكانت حكومتا الولايات المتحدة واليابان قد وقعتا من قبل (في 19 كانون الثاني 1960) معاهدة الأمن والتعاون المشترك، وجاء في (المادة 5) منها: "ويقر كل طرف بأن أي هجوم مسلح ضد أي من الطرفين في الأراضي الخاضعة لإدارة اليابان سيشكل خطراً على سلامته ، ويعلن أنه سيعمل على مواجهة الخطر المشترك وفقا لأحكامه الدستورية"[٢٢]. وكان أهم ما ميز هذه المعاهدة هو استخدام كلمة "الإدارة" بدلاً من "السيادة". الأمر الذي نتج عنه إدراج جزر(سينكاكو/دياويو) في اتفاقية إعادة أوكيناوا بموجب تعريف "جزر ريوكيو وجزر دايتو"، وجعل معاهدة الأمن سارية على الجزر. وبغية تأكيد ذلك نصرت (المادة 2) من اتفاقية إعادة أوكيناوا على أن

"المعاهدات والاتفاقيات الأخرى المبرمة بين اليابان والولايات المتحدة، بما في ذلك معاهدة التعاون والأمن المتبادلين ... تصبح قابلة للتطبيق على جزر ريوكيو وجزر دايتو اعتبارا من تاريخ بدء نفاذ هذا الاتفاق" [٢٣]. وباستخدام "أوكيناوا" كاختزال للأراضي المشمولة بالمعاهدة، ذكر وزير الخارجية الأمريكي آنذاك وليام روجرز (*William Rogers*) في شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ أن معاهدة الأمن لعام 1960 "تصبح قابلة للتطبيق على أوكيناوا بالطريقة نفسها التي تطبق فيها على جزر اليابان الرئيسة". وبينما التزمت الولايات المتحدة موقف الحياد بشأن مطالبات الصين واليابان بالسيادة على جزر (سينكاكو/دياويو) ، وافقت في اتفاقية إعادة أوكيناوا على تطبيق معاهدة الأمن على المنطقة التي تشملها اتفاقية الإعادة[٢٤] بما في ذلك جزر (سينكاكو/دياويو).[٢٥]

وبموجب اتفاقية إعادة أوكيناوا استعادت اليابان الحقوق الإدارية على جزر (سينكاكو/دياويو) الأمر الذي أدى الى إبداء حكومتي الصين الشعبية وتايوان احتجاجهما الشديد على الاتفاقية. ولتوضيح موقفها من النزاع الإقليمي على جزر (سينكاكو/دياويو)، أكدت حكومة واشنطن ثانيةً أن موقفها هو الحياد من قضية ملكية الجزر والسيادة عليها. وإن اتفاقية الإعادة لا تؤثر على الوضع القانوني لتلك الجزر.[٢٦]

ثانياً: النزاع الياباني–الصيني على الجزر وانعكاسه على مباحثات تطبيع العلاقات 1972

أثارت الاتفاقية إعادة أوكيناوا شكوك الصين الشعبية، التي حاولت تأمين مصالحها بإصدار بيان جاء فيه: "كانت دياويو والجزر الأخرى أراضي صينية منذ العصور القديمة. وليس هناك شك في هذا ... بل إنه من العبث أن تسعى الولايات المتحدة الى إدراج أراضي الصين التي احتلتها في المنطقة ضمن اتفاق إعادة أوكيناوا"[٢٧]. ولم تقدم الصين مطالبها الإقليمية بالسيادة على جزر (سينكاكو/دياويو) رسمياً حتى30 كانون الأول 1971، عندما نشرت وزارة الخارجية الصينية بياناً تطالب فيه بالسيادة على الجزر، وذلك بعد ستة أشهر من توقيع اتفاقية إعادة أوكيناوا. وفي مطالبتها الرسمية بالجزر، التي ادرجت كجزء من مطالبتها الأكبر الخاصة بتايوان ادعت وزارة الخارجية الصينية الملكية المغتصبة للجزر، وإنها جزء لا يتجزأ من الأراضي الصينية منذ العصور القديمة، وأكدت أن التعدي الصارخ قد وقع على وحدة الأراضي والسيادة الاقليمية للصين، وسوف لن يتسامح الشعب الصيني مع هذا. و أعلن البيان ايضاً أن اعمال اليابان وتايوان لا يمكن أن تغير على الأقل سيادة جمهورية الصين الشعبية على أراضيها. وثمة جانب آخر من جوانب المطالبة هو أن الجزر لها صلة جيولوجية بالصين وليس باليابان لأن الجرف القاري العميق لبحر الصين الشرقي يقع بين الجزر المتنازع عليها وسلسلة جزيرة ريوكيو اليابانية.[٢٨]

وبمجرد أن أبدت بكين اهتمامها بجزر (سينكاكو/دياويو)، قررت طوكيو تعليق محاولة تطوير استثمار الاحتياطيات النفطية حول الجزر . وذلك لمنع نزاع النفط من التأثير على الانفراج المرتقب في العلاقات بين جمهورية الصين الشعبية والولايات المتحدة، إذ كانت كل من اليابان والولايات المتحدة في خضم الاقتراب من الصين لتطبيع العلاقات الدبلوماسية معها ، في وقت كانت فيه الصين قد أنهت بنجاح تجارب ال قنابل الهيدروجينية والقنابل النووية، مغيرة بذلك الوضع الجيوسياسي للمنطقة.[٢٩]

وكان شيجيرو يوشيدا رئيس وزراء اليابان في 1951 قد ادلى بملاحظة واقعية عندما قال: "إن الصين

سواء كانت حمراء أو بيضاء ستظل جارتنا القريبة. وحقائق الجغرافيا وقوانين الاقتصاد، في اعتقادي ستسود في المدى البعيد وتفرض نفسها فوق كل الاختلافات الايديولوجية وحواجز التجارة المصطنعة". ولكن تحقيق هذه الملاحظة الواقعية استغرق أكثر من 20 عاماً، من العلاقات السيئة التي أدت فيها السياسة الأمريكية دوراً رئيساً سواء في وضع الحواجز بين الطرفين أو الغائها. فالموقف الأمريكي من الصين كان هو العامل المؤثر والقائد في العلاقات اليابانية–الصينية سلباً وايجاباً.(٣٠)

انتهجت الإدارة الأمريكية في أواخر ستينات القرن العشرين خطاً جديداً في السياسة الدولية، لاسيما في معالجة الشؤون الآسيوية وعرف هذا الخط "بمبدأ نيكسون" الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون (*Richard Nixon*)(٣١) أثناء زيارته الى جزيرة كوام في المحيط الهادئ في تموز 1969، ثم أفصح عنه في تقاريره للكونجرس عن الوضع العالمي في عامي 1970 و1971. ولكن هذا الإعلان عن المبدأ اتسم بالعمومية والغموض ليسمح للدبلوماسية الأمريكية بمجال واسع للتحرك والمناورة، وكان الإطار العام لهذا المبدأ بالنسبة لآسيا هو العمل على سحب العسكريين الأمريكيين من آسيا عموماً وليس فقط من فيتنام وذلك بصور تدريجية. ففي منتصف عام 1970 سحبت الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية 20 الفاً، ومن اليابان 12 الفاً، ومن تايلند 16 الفاً، ومن أوكيناوا 5 آلاف، ومن الفلبين 9 آلاف جندياً. وفي مقابل هذا الانسحاب قدمت الولايات المتحدة المعونات للدول الآسيوية لتتمكن من الدفاع عن نفسها في المستقبل. وكان الغرض من هذا المبدأ تحقيق هدفين أساسيين هما(٣٢):

أولاً: خفض الأعباء البشرية عن كاهل الولايات المتحدة، إذ وصل عدد القوات الأمريكية في آسيا حين تسلم نيكسون السلطة عام 1969 الى مليون جندي تقريباً.

ثانياً: تحفيز الدول الآسيوية على التضامن فيما بينها لمواجهة أية تحديات قد تواجهها، في إطار التوجيه الأمريكي لهذه الدول، وإحلال الجنود الآسيويين محل الجنود الأمريكيين.

سعى الرئيس نيكسون ومستشاره لشؤون الأمن القومي هنري كيسنجر (*Henry Kissinger*)(٣٣) الى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع بكين بين (1970–1972) وذلك لإضعاف الاتحاد السوفيتي في خضم الحرب الباردة(٣٤). إذ زار كيسنجر بكين سراً عن طريق باكستان من 9 إلى 11 تموز 1971، وعمل مع الجانب الصيني على التحضير لزيارة الرئيس نيكسون الى بكين. وفي 15 تموز أعلنت الحكومتان الأمريكية والصينية أن الرئيس نيكسون سيقوم بزيارة إلى الصين في وقت ملائم قبل شهر آيار 1972، بناءً على دعوة من رئيس الوزراء الصيني زو إنلاي (*Zhou Enlai*)(٣٥) لمناقشة تطبيع العلاقة الثنائية وتبادل وجهات النظر في قضايا الاهتمام المشترك. وفيما بعد حددت الزيارة في 21–28 شباط 1972(٣٦). وجاء الإعلان عن زيارة الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون القادمة إلى جمهورية الصين الشعبية، ليشكل مفاجأة لليابان وللعالم، ولتنتهي بذلك عملياً عقود من العداوة الأمريكية نحو بكين.(٣٧)

تظافرت عوامل عدة لتدفع بالعلاقات اليابانية–الصينية نحو دخول مرحلة جديدة في مسيرتها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. ولم يكن تغير الموقف الأمريكي من الصين الشيوعية الدافع الوحيد لتغير الموقف الياباني، إذ ان هناك عوامل داخلية وخارجية تفاعلت عبر مرحلة طويلة من التطور التدريجي لتحسن العلاقات

بين الدولتين. ومع ذلك فان تغير الموقف الأمريكي من الصين كان العامل الحاسم في دفع اليابان للتقرب من الصين. إذ كان للولايات المتحدة دور العائق في تطور العلاقات منذ خمسينيات القرن العشرين، وعندما تغير الموقف الأمريكي أسرعت اليابان نحو تطبيع العلاقات مع الصين.(٣٨)

وكان تحرك اليابان للتطبيع مع الصين أسرع من التحرك الأمريكي نتيجة ما أحدثه إعلان زيارة الرئيس نيكسون إلى الصين الشعبية، من صدمة لليابان عرفت (بصدمة نيكسون) (*Nixon shock*)، إذ عملت الإدارة الأمريكية على التقارب من الصين دون التشاور مع حكومة اليابان أو أعلامها، فقد وصلت الرسالة التي تعلم رئيس الوزراء الياباني بقبول الرئيس الأمريكي الدعوة لزيارة الصين قبل دقائق قليلة فقط من الإعلان الرسمي عن ذلك في واشنطن وبكين. وان تجاوز اليابان وعدم استشارتها في مثل هذه المسألة الرئيسة ، وهي الشريك الاستراتيجي للولايات المتحدة في الم رطقة، والتي تبعت السياسة الأمريكية بإخلاص منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سبب ردود أفعال في اليابان تمثلت بالقلق وعدم الأمان من سياسة الولايات المتحدة(٣٩). كما نتج عنه امتعاض واسع النطاق في اليابان أدى الى استقالة حكومة رئيس الوزراء آيساكو ساتو (*Eisaku Sato*) الذي تقوضت مصداقيته بسرعة، لاسيما أنه كان يقاوم ضغط محلي واسع النطاق لإتباع سياسة أكثر مرونة للاعتراف بحكومة الصين الشعبية في بكين.(٤٠)

وعلى الصعيد الداخلي بعد ان كان يهتم لقضية العلاقات مع الصين قطاع صغير من الرأي العام الياباني في خمسينات القرن الماضي، تحول الاهتمام ليصبح تعبيراً عن رأي الأغلبية في اليابان في أوائل السبعينات. ولم يكن من السهل على الحكومة أن تستمر في تجاهل ذلك. لذا كان على حكومة اليابان اتباع سياسة خارجية تقوم على مبدأ فصل الاقتصاد عن السياسة، وكان ذلك يتفق مع رأي القوى المؤثرة في القرار السياسي وهي: الحزب الديمقراطي الليبرالي، ورجال الأعمال، والجهاز الإداري للدولة، فضلاً عن كونه يستجيب لاتجاهات الجماهير كما عبرت عنه استطلاعات الرأي العام آنذاك.(٤١)

وبينما كان هناك تواصل بين اليابان وحكومتي الصين الشعبية وتايوان كان من المتعين التقليل من شأن النزاع على الجزر لتحسين العلاقات ليس فقط بين اليابان وتايوان، وإنما بين اليابان والصين الشعبية أيضاً . وكانت حكومة تايوان تأمل في التقليل من أهمية النزاع في وقت كانت تشهد فيه نكسات دبلوماسية خطيرة على الساحة الدولية، فقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول 1971 القرار رقم (2758) الذي أرغمها على الانسحاب من منظمة الأمم المتحدة، وسمح بالمقابل لجمهورية الصين الشعبية بشغل مقعد الصين فيها. وكانت اليابان تستعد للاعتراف الدبلوماسي بالصين الشعبية، مما دفع حكومة تايوان إلى إبقاء النزاع منزوياً لتجنب مزيد من التدهور في العلاقات مع اليابان.(٤٢)

وفي ضوء تطور علاقات الصين الدبلوماسية مع الولايات المتحدة واليابان، سعت حكومة بكين إلى التقليل من أهمية النزاع على الجزر لمنع عرقلة مفاوضات تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان من جهة، ولعدم التأثير على جهود تطبيع العلاقات مع الجانب الأمريكي من جهة أخرى. وفي اطار تلك الجهود زار الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون جمهورية الصين الشعبية في شباط 1972(٤٣). وخلال الزيارة وقع الرئيس نيكسون ورئيس الوزراء الصيني زو إنلاي في 28 شباط البيان الصيني–الأمريكي المشترك الذي عرف (ببيان

شنغهاي). وكانت مواقف الطرفين متقاربه حول الوضع السياسي لتايوان. فلعلن الجانب الصيني، أن تايوان جزء من الصين وتحريرها شأن صيني داخلي لا يحق لأي بلاد أخرى التدخل فيه. وإن الحكومة الصينية تعارض ان تكون تايوان مستقلة. وأعلن الجانب الأمريكي: "إن الصين واحدة وتايوان جزء من الصين". وأكدت على ضرورة التوصل الى اتفاقية سلمية على مسألة تايوان بين الصينيين أنفسهم. وفي مناقشات سرية طمأنت الإدارة الأمريكية بكين بأنها غير راغبة في دعم الحكم الذاتي لتايوان(٤٤). وعلى الرغم من قوة مبدأ الولايات المتحدة في دعم تايوان عدلت وضعها السياسي من "غير مقرر" إلى "جزء من الصين". ونتيجة لذلك ألغت العديد من الدول اعترافها الرسمي بحكومة تايوان ، و اعترفت بحكومة جمهورية الصين الشعبية ، كما اعترفت بها الولايات المتحدة(٤٥) فيما بعد.(٤٦)

عادت جزر (سينكاكو/دياويو) للإدارة اليابانية بدخول اتفاقية إعادة أوكيناوا حيز التنفيذ في 15 آيار 1972. وبالرغم من تأكيد المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية ان عودة الحقوق الإدارية لليابان لا تضر بادعاءات الأطراف الأخرى المطالبة بالسيادة على الجزر(٤٧)، وصلت احتجاجات "حركة حماية جزر دياويتي" ذروتها قبل أيام قليلة من تسليم الولايات المتحدة جزر (سينكاكو/دياويو) إلى جانب جزر أوكيناوا إلى اليابان. إذ شارك آلاف الطلاب الصينيين من تايوان وهونغ كونغ في مسيرات احتجاجية في المدن الامريكية الكبرى في13 آيار. ومع ذلك لم تكن سلسلة الاحتجاجات الرسمية لحكومتي تايبيه وبكين ولا المظاهرات الطلابية الواسعة لتغيير قرار الإدارة الأمريكية بعودة الجزر إلى اليابان.(٤٨)

وتكمن الأهمية السياسية "لحركة حماية جزر دياويتي" في أنها تركت أثراً سلبياً بالغاً على حكومة تايوان. فما بدأ كجهد موحد بين الصينيين في الخارج (الأغلبية من تايوان) للتعبير عن غضبهم من قرار الإدارة الأمريكية بنقل الجزر إلى اليابان نتج عنه عدم رضا هؤلاء الصينيين عن حكومة تايبيه الضعيفة. وهو ما أدى إلى حدوث خلل فيما يتعلق بولاءاتهم السياسية المتغيرة، وأصبح السؤال الأساسي: ما إذا كان ينبغي أن يتحول الولاء السياسي إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية في ظل المناخ الدولي الإيجابي المحيط بها آنذاك، أو أن يبقى داعماً لحكومة تايوان؟ ولم يكن من المستغرب بحلول منتصف 1972، ان يكون عدد كبير من الطلاب والمثقفين الصينيين في الخارج لاسيما في الولايات المتحدة مؤيدين بشدة "لحكومة جمهورية الصين الشعبية بقيادة ماو". وبالرغم ان الحركة نفسها تلاشت تدريجياً فإن الخلافات السياسية الناتجة عنها والتي قسمت ولاء الصينيين في الخارج أستمرت خلال السنوات القليلة التالية.(٤٩)

وعلى الرغم من تسليم الولايات المتحدة إدارة جزر (سينكاكو/دياويو) لليابان كجزء من اتفاقية إعادة أوكيناوا، وتأكيد واشنطن على أن الجزر هي جزء من الأراضي التي تغطيها معاهدة الأمن بين الولايات المتحدة واليابان، لم تصدر أي إدارة أمريكية في أي وقت مضى بيانا بشأن ملكية الجزر القانونية وإنما كانت تشير فقط إلى إدارة اليابان للجزر بشكل فعال (٥٠). إذ يتلخص الموقف الامريكي من النزاع بعد إعادة الجزر للإدارة اليابانية، وفقاً لوزارة الخارجية الأمريكية : "بان الولايات المتحدة تعتقد أن عودة الحقوق الإدارية على جزر (سينكاكو/دياويو) إلى اليابان والتي وردت منها تلك الحقوق، لا يمكن أن تمس بأي حال من الأحوال بالادعاءات الأساسية لجمهورية الصين الشعبية. كما لا يمكن للولايات المتحدة أن تضيف إلى الحقوق القانونية

التي كانت تمتلكها اليابان قبل انتقال إدارة الجزر إليها. ولا يمكن للولايات المتحدة أيضاً ومن خلال رد ما تلقته من حقوق لليابان، أن تقلل من حقوق أصحاب المطالبات الآخرين. وترى أن أي مطالبات ونزاعات على الجزر هي مسألة يتعين على الأطراف المعنية حلها" [٥١]. وأكد وزير الخارجية وليام روجرز الموقف الأمريكي بقوله: "ان معاهدة العودة لا تؤثر على الوضع القانوني لتلك الجزر على الاطلاق". وفي إعلان آخر ، أعلنت لجنة العلاقات الخارجية في الكونجرس الأمريكي: "إن اتفاق الإعادة يمنح اليابان حق الإدارة وليس السيادة "[٥٢]. وحول موقف حكومة الولايات المتحدة المحايد من النزاع، حذر تقرير معد لأعضاء الكونجرس "من ان الولايات المتحدة إذا التزمت الحياد في أي معركة بين الصين واليابان على الجزر المتنازع عليها، فأن اليابان ستشكك في علاقتها الأمنية مع الولايات المتحدة". وجاء هذا التحذير بعد الإشارة الى تصريح مسؤول ياباني، ذكر أن اليابان ستمارس حقوقها في الدفاع عن النفس للدفاع عن الأرض، إذا حاولت الصين السيطرة على الجزر.[٥٣]

وفي ذلك إشارة على ما يبدو الى ان الولايات المتحدة يمكن أن تغير من موقفها المحايد من نزاع السيادة على جزر (سينكاكو/دياويو) بين الصين واليابان، بالوقوف الى جانب الأخيرة في حال وقوع نزاع مسلح بين طرفي النزاع، لاسيما أن الجزر تقع في المنطقة التي تشملها معاهدة الأمن الأمريكية–اليابانية لعام 1960، كما أكد على ذلك الجانب الأمريكي في مناسبات عدة (سبقت الإشارة إليها). وذلك من أجل الحفاظ على العلاقات الأمنية مع اليابان وعدم تشكيك الأخيرة فيها. ومن ثم فان موقف الحياد الأمريكي من نزاع السيادة على الجزر هو موقف مشكوك فيه، لاسيما ان التقرير المذكور أشار الى احتمال تغير الموقف الأمريكي في ضوء تصريح المسؤول الياباني لدفاع اليابان عن الأرض وكأنما هي أرض وطنية غير متنازع عليها، وهذا ما تدعيه طوكيو، وربما تؤيده واشنطن.

بعد استقالة وزارة ساتو كنتيجة "لصدمة نيكسون"، ربح تاناكا كاكوي (*Tanaka Kakuei*)[٥٤] الانتخابات عن الحزب الديمقراطي التحرري، وأصبح رئيساً للوزراء في تموز 1972. وعقد تاناكا مؤتمراً صحفياً في 5 تموز، صرح فيه بأن العلاقات بين اليابان والصين سيتم تطبيعها من خلال المحادثات بين الحكومتين، والتي حان وقتها. ثم قام تاناكا مصحوب بوفد وزاري كبير بزيارة رسمية للصين وذلك في 25–30 أيلول، بناءً على دعوة من رئيس الوزراء الصيني زو إنلاي. و وصل الجانبان الى الاتفاق على تطبيع العلاقات الرسمية بإصدار البيان المشترك في 29 أيلول 1972.[٥٥]

وكان هناك عدة قضايا رئيسة يجب حلها بين الحكومتين قبل التطبيع. ففيما يتعلق بالقضية التاريخية، أقرت اليابان بالمسؤولية عن الضرر البالغ الذي تسببت به للشعب الصيني في الماضي، وأبدت أسفها العميق. وحول تمثيل الصين دولياً، اعترفت حكومة اليابان فيما بعد بحكومة جمهورية الصين الشعبية بأنها الحكومة الوحيدة للصين. وكان وضع تايوان قضية حساسة أخرى، فبينما كررت حكومة بكين موقفها بأن تايوان جزء من أرض جمهورية الصين الشعبية ، كان موقف اليابان هو عدم تمكنها من تحديد الوضع القانونية لتايوان بعد أن تخلت عنها بموجب معاهدة سان فرانسيسكو 1951، ولكن الحكومة اليابانية أعلنت بأنها تتفهم بالكامل وتحترم قرار الحكومة الصينية بخصوص تايوان.[٥٦]

كانت النقطة الخلافية المهمة المطروحة بين طرفي النزاع (اليابان والصين) والتي تحدد مصير

جزر(سينكاكو/دياويو) بشكل نهائي هي ما إذا كانت الجزر تعد جزءاً من تايوان أو جزءاً من أوكيناوا ؟ وعند تحسن علاقات البلدين في سبعينيات القرن العشرين، كان من المعترف به ضمناً في مباحثات إقامة العلاقات الدبلوماسية، إن هذا السؤال كان معقداً جداً ليتم حله آنذاك. وبينما تمسك كل طرف بمشروعية مطالبه بالسيادة على الجزر، حاول الطرفان التخفيف من حدة النزاع[٥٧]. إذ أخبر رئيس الوزراء الصيني زو إنلاي مندوبو اليابان في الاجتماعات التحضيرية لمباحثات التطبيع عام 1972، بأنه: "ليس هناك حاجة لذكر جزر دياويو ، وهي لا تعد مشكلة من أي نوع مقارنة باستعادة العلاقات الطبيعية" ، فقد أولى الصينيون أهمية للتعاون مع اليابان من أجل استعادة العلاقات بين الجانبين.[٥٨]

وعلى الرغم من محاولات التخفيف من حدة النزاع أثار زعماء اليابان موضوع الجزر في مباحثات إقامة العلاقات الدبلوماسية عام 1972، وكان اقتراح زو إنلاي دائماً هو عدم التعامل مع الموضوع. فخلال الاستعداد لتطبيع العلاقات الدبلوماسية نقل عنه في 28 تموز، قوله: "ليس هناك حاجة للتطرق لقضية الجزر ... المؤرخون يثيرونه كمشكلة بسبب قضية النفط ... ومع ذلك، ليست هناك حاجة لوضع أهمية لذلك". ومرة أخرى في27 أيلول عندما طلب رئيس الوزراء تاناكا في اللقاءات الأخيرة للمباحثات رأي الزعيم إنلاي بشأن قضية الجزر، رد الأخير بالقول: "لا أريد أن أتحدث عن هذه المسألة هذه المرة. وليس من الجيد أن نناقشها الآن. لقد أصبحت مشكلة بسبب النفط الموجود هناك. ولو لم يكن هناك نفط لما كانت تثار أي مشكلة بشأنها لا من تايوان ولا من الولايات المتحدة".[٥٩]

تضمن البيان الصيني–الياباني المشترك تأسيس العلاقات على مستوى السفراء ، ومن أجل علاقات دبلوماسية أفضل مع بكين كان على طوكيو الغاء معاهدتها مع تايوان لعام 1952، وفي المقابل تخلت بكين عن مطالبتها بتعويضات الحرب من اليابان. وكانت نتيجة التقارب بين الصين واليابان عدم اعترافهما رسمياً بتايوان كدولة، ما يعني عدم تمكنها من المطالبة بالسيادة على جزر(سينكاكو/دياويو)[٦٠]. إذ نتج عن اعتراف اليابان بحكومة الصين الشعبية وقطع علاقاتها مع تايوان، عدم إمكانية حل مسألة نزاع الجزر مع حكومة تايوان من خلال الحوار الرسمي أو الوسائل الدبلوماسية.[٦١]

ومن الواضح أن أزمة 1970–1972 كانت مغيبة وهيمنت عليها قضايا سياسية وظروف أكبر أدت الى ترك نزاع الجزر عالقاً دون حل. فبعد توقيع اتفاقية إعادة أوكيناوا عام 1971، وما أحدثته من رد فعل لدى الجانب الصيني لشمولها جزر(سينكاكو/دياويو)، شهدت العلاقات بين الصين واليابان تحسناً بعد تطبيع العلاقات الثنائية بينهما عام 1972. وكان القادة السياسيون في الصين واليابان قد توصلوا الى بعض التفاهمات الضمنية للتغلب على نزاع الجزر. إذ عزمت الصين على عدم التطرق إلى هذه المسألة في الوثائق الرسمية، لضمان المساعدة المالية اليابانية اللازمة للتنمية الاقتصادية الصينية. واقترحت بكين خياراً أفضل من خيار المواجهة المباشرة وهو: إعطاء الأولوية للتنمية المشتركة والبحث عن تسوية النزاعات في نهاية المطاف. ومع ذلك، استمرت اليابان غامضة في مواقفها و تصريحاتها، إذ أكد وزير خارجية اليابان آنذاك سونودا سوناو(*Sonoda Sunao*) على المطالب اليابانية بجزر(سينكاكو/دياويو). ويثير هذا التناقض الشكوك فيما إذا كان قد تم التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع حد للنزاع.[٦٢]

على ما يبدو فان العلاقات الثنائية بين اليابان والصين كانت غير مستقرة، على الرغم من الاتفاق على تطبيع العلاقات الرسمية بين البلدين بإصدار البيان المشترك في 29 أيلول 1972، وذلك لبقاء النزاعات الإقليمية وفي مقدمتها مشكلة جزر(سينكاكو/دياويو) عالقة دون حل، مما أدى الى تأخير تطبيع العلاقات الكاملة وتقويتها، ووضع حد لحالة العداء والقطيعة الطويلة الأمد بين البلدين.

ثالثاً: انعكاس قضية نزاع الجزر على توقيع معاهدة السلام والصداقة عام 1978 بين الصين واليابان

بعد ان استغرقت حالة العداء والتوتر في العلاقات اليابانية–الصينية ما يقارب قرنً من الزمان (من منتصف القرن 19 حتى منتصف القرن 20)، وبعد ان استمرت حالة القطيعة الدبلوماسية بينهما 23 عاماً (1949–1972)، استغرقت عملية التطبيع الكامل للعلاقات الدبلوماسية 6 سنوات سادها التقارب والتباعد بين الطرفين. وبدأت هذه المرحلة بزيارة رئيس وزراء اليابان تاناكا الى الصين عام 1972 واقامت العلاقات الدبلوماسية، وانتهت بتوقيع البلدين معاهدة السلام والصداقة عام 1978.[٦٣]

تأخر التوقيع على معاهدة السلام والصداقة بسبب النزاع على جزر(سينكاكو/دياويو)، الذي عاد عام 1978 ليتسبب في أزمة سياسية أخرى بين جمهورية الصين الشعبية واليابان. ففي 7 نيسان حث حوالي 93 من أعضاء البرلمان الياباني –من الديمقراطيين المناهضين لتوقيع المعاهدة– الحكومة اليابانية على حل مسالة الجزر في مفاوضات معاهدة الصداقة. وحتى ذلك الوقت كان الجانبان الياباني والصيني قد أهملا مسألة السيادة على الجزر في المفاوضات. وبمجرد أن أصبح ضغط أعضاء البرلمان الياباني على الحكومة معلناً، لم يعد بإمكان الصينيين تحمل الصمت حيال ذلك.[٦٤]

وكان رد فعل الصين حازماً إذ ظهر على الفور في شهر نيسان أكثر من 140 قارباً وسفينة صينية لصيد السمك في المياه المحيطة بجزر (سينكاكو/دياويو) وكان بعضها مسلحاً. وطلبت اليابان تفسيرا من الجانب الصيني، الذي وصف القضية بالحادث. وعلى الرغم من انسحاب أغلب السفن بعد أربعة أيام ، الاَ ان تأثير الحادثة في العلاقات اليابان–الصينية أستمر لشهور. إذ أحدثت ردة فعل لدى الجانب الياباني، وأدت الى تأخير مباحثات معاهدة السلام والصداقة التي كان يتم التحضير لها.[٦٥]

نشرت وسائل الإعلام اليابانية الحادث على نطاق واسع واحتلت الأزمة التي نتجت عنها عناوين الصحف اليابانية، بينما لم تحظ باهتمام كبير في الصحف الصينية. وكان ذلك بسبب عزم الصين على التقليل من أهمية القضية لصالح سير المفاوضات . إذ جاء هذا الحدث في وقت حساس كانت فيه جمهورية الصين الشعبية واليابان تعملان من أجل التفاوض على معاهدة سلام (وان لم يكن القصد من هذه المعاهدة أن تكون "معاهدة سلام" بالمعنى التقني الذي يضع حداً قانونياً لحالة الحرب بين الدولتين القائمة منذ الحرب العالمية الثانية، بل هو معاهدة رمزية بهدف توطيد العلاقات الثنائية وزيادة وتعزيز روابط السلام والصداقة). وجاء ظهور سفن الصيد الصينية احتجاجاً على القوى السياسية اليابانية المناهضة للمعاهدة التي أصرت على حل قضية جزر(سينكاكو/دياويو) كشرط مسبق لتوقيع ها. ولكن عرض الاستياء الصيني لم يسفر عن النتائج التي كان يأملها إذ عاد بالجهود الدبلوماسية التي كانت جارية من أجل توقيع المعاهدة إلى الوراء وأضعفت القوى السياسية

الموالية لتوقيع المعاهدة[٦٦]. ومن جانب آخر أثبتت الحادثة في النهاية أنها مفيدة للجانب الياباني، لأنها يمكن أن تضغط على بكين للانسحاب من موقف المواجهة والتشدد. ولضمان إبرام المعاهدة، ضحى الصينيون بموقفهم الحازم. واستحوذت اليابان بذلك على الأقل على الإدارة الفعلية للجزر.[٦٧]

وقللت حكومة بكين من قيمة الحادث بعد ثلاثة أيام عندما ادعى نائب رئيس الوزراء الصيني كنغ بياو (*Keng Piao*) أن "الحادث كانت عرضية ... ليس مقصودة ولا متعمدة" ولن تحدث مرة أخرى. ولضمان التحرك نحو توقيع المعاهدة على نحو سلس اتفق البلدان على تعليق قضية السيادة على جزر (سينكاكو/دياويو)، على أن يتم إيجاد حل للنزاع في المستقبل.[٦٨]

وأثار القادة اليابانيون موضوع السيادة على جزر (سينكاكو/دياويو) مع جمهورية الصين الشعبية مرة أخرى أثناء مفاوضات معاهدة السلام والصداقة عام 1978، وكان اقتراح الزعيم الصيني دنغ شياو بينغ (*Deng Xiaoping*)[٦٩] هو طرح الموضوع جانباً وعدم التعامل معه. وكان دنغ قد اقترح قبل ذلك في تشرين الأول 1974 تجنب قضية النزاع على جزر (سينكاكو/دياويو) لصالح إحراز تقدم في إبرام معاهدة السلام والصداقة[٧٠]. وكان الجانبان الياباني والصيني قد توصلا خلال مفاوضات معاهدة السلام والصداقة، وقبلها خلال مباحثات تطبيع العلاقات السياسية عام 1972، الى اتفاق شفهي لتأجيل مناقشة مسألة نزاع السيادة على جزر (سينكاكو/دياويو)، ونقلت السجلات الصينية عن الزعيم دنغ شياو بينغ قوله لوزير خارجية اليابان إن القضايا المتعلقة بجزر (سينكاكو/دياويو) والجرف القاري "يمكن ان تنحى جانباً لبحثها بهدوء في وقت لاحق، ويمكننا أن نصل ببطء الى حل يقبله الجانبان. واذا كان جيلنا لا يمكنه العثور على حل، فللجيل القادم أو الجيل الذي يليه سوف يجد حلاً".[٧١]

وخلال زيارته لليابان ولقائه مع وزير الخارجية الياباني سونودا سوناو في 10 آب 1978، كرر الزعيم دنغ شياو بينغ رأيه بالقول: "هناك مشكلة ما تسمونه بجزر سينكاكو وما نسميه جزر دياويو، فضلاً عن مشكلة الجرف القاري. وفي اليابان هناك بعض من يستخدمون هذه القضايا لعرقلة توقيع المعاهدة وفي بلادنا أيضاً هناك من يريد عرقلة المعاهدة ... ولكن من الأفضل أن لا يسمع لهم. وبروح معاهدة السلام والصداقة لا يهم أن نضع المسألة جانباً لبضع سنوات". ورداً على ذلك كرر سونودا موقف دنغ نفسه، وطالب بعدم تكرار وقوع الحوادث، مثل حادث الظهور المفاجئ لنحو 140 سفينة حول الجزر التي وقعت في ذلك الوقت. ووعد الزعيم الصيني بعدم وقوع مثل تلك الحوادث مرة اخرى.[٧٢] وبذلك أكدت الحكومة الصينية موقفها من قضية جزر (سينكاكو/دياويو)، خلال مباحثات تطبيع العلاقات، على وضعها جانباً لصالح سير المفاوضات وعدم التأثير سلباً عليها. وعلى ما يبدو فان موقف الحكومة اليابانية كان مسايراً للموقف الصيني، وهو ما تنفيه اليابان.

تم التوقيع على معاهدة السلام والصداقة في بكين في 12 آب 1978، ودخلت حيز التنفيذ في 23 تشرين الأول[٧٣]. وتم التأكيد لاحقا على سياسة وضع النزاع على جزر (سينكاكو/دياويو) جانباً، وذلك في بيان أصدره الزعيم دنغ في مؤتمر صحفي أثناء زيارته لليابان في 25 تشرين الأول. ورداً على سؤال طرحه مراسل ياباني قال دنغ : "اتفق الجانبان سابقاً على عدم التطرق الى هذه المسألة في حال تم الاتفاق على تطبيع

العلاقات الدبلوماسية بين الصين واليابان. وهذه المرة عندما كنا نتفاوض على معاهدة السلام والصداقة، اتفق نا مرة أخرى على عدم التطرق للمسألة ... صحيح أن الجانبين يحافظان على وجهات نظر مختلفة ... ولكن لا يهم إذا تم وضع المسألة جانباً (على الرف) لبعض الوقت، عشر سنوات مثلاً ... جيلنا ليس حكيماً بما فيه الكفاية لإيجاد لغة مشتركة حول هذه المسألة. الجيل القادم سيكون أكثر حكمة بالتأكيد ، وسيجد حلاً مقبولا للجميع"[٧٤].

وفي إطار وضع قضية الجزر جانباً ووافق ناكاسوني ياسوهيرو (*Nakasone Yasuhiro*)[٧٥] الذي أصبح رئيساً لوزراء اليابان فيما بعد، على أن النزاع "يجب تأجيله" وكان أول مسؤول ياباني يعترف أن هناك نزاعاً على الجزر مع الصين ويجب تأجيله.[٧٦]

ومن الواضح تماماً أنه في عام 1972 كان الصينيون حريصين جداً على تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع اليابان، وكذلك كان موقفهم في عام 1978 عندما تم توقيع معاهدة السلام والصداقة بين الجانبين. وبالرغم الصعوبات الخطيرة التي واجهت كلا الاتفاقين ، لم يرغب القادة في جمهورية الصين الشعبية أن تكون مسألة النزاع على الجزر مشكلة تحول دون توقيع الاتفاقين اللذين تمكنت حكومتا البلدين من التوصل لهما بنجاح ، ولكن ذلك كان على حساب قضية مهمة تنذر بالانفجار تم تجاوزها من خلال الموافقة على عدم الاتفاق عليها آنذاك، وهي مسألة السيادة على جزر(سينكاكو/دياويو).[٧٧]

وحرصاً من الحكومة اليابانية على ما تم التوصل اليه من تطبيع للعلاقات مع الحكومة الصينية، كانت طوكيو تميل خلال مباحثات التطبيع في 1972 ومفاوضات معاهدة 1978، إلى التمسك بالنهج الصيني، بعد أن أبدت موقفها من مسألة السيادة. ومع ذلك وطالما لم يتم نشر الوثائق والمحفوظات المتعلقة بالمسألة لأي من الجانبين، فإنه من الصعب الحكم الى أي مدى أو بأي شكل من الأشكال قبلت اليابان وضع القضية جانباً واتخذت موقفاً مختلفاً عن موقفها الحالي الذي تتكر فيه حتى مجرد وجود نزاع فيما يتعلق جزر(سينكاكو/دياويو)[٧٨]. وبالنظر إلى بيانات اليابان الرسمية فإن هناك تطوراً في موقفها من قضية النزاع على الجزر –على الأقل ضمنياً– من (الاتفاق مع الصين على وضعها على الرف في عامي 1972 و1978) إلى (الإنكار الصريح لمثل هذا الاتفاق في وقت لاحق). وهناك رأي يؤكد أن الحكومة اليابانية وافقت في عام 1978 على تسوية القضية والاتفاق على وضعها جانباً من أجل التوصل الى تفاهمات سياسية، ولكن هذا يختلف عن قبولها بالمعنى القانوني. وفي ضوء ذلك يمكن تفسير بعض بيانات وتصريحات اليابان الرسمية الخاصة بوضع قضية النزاع على الجزر جانباً [٧٩]، ثم نفي أن تكون هناك أي قضية نزاع على الجزر مع أي طرف.[٨٠]

وفي أعقاب ظهور أهمية جزر(سينكاكو/دياويو) وتصاعد النزاع الإقليمي عليها، قامت المنظمة الشبابية اليابانية السياسية اليمينية (اتحاد شباب اليابان) نيهون سينينشا(*Nihon Seinensha*)، بتجديد بناء المنارة التي شيدت على الجزر عام1972 وأعلنوا السيادة على الجزر نيابة عن الحكومة اليابانية. إذ أراد أعضاء المنظمة الشبابية إضفاء الشرعية على الادعاء الياباني بالسيادة على جزر(سينكاكو/دياويو)، وقد أغضب ذلك جمهورية الصين الشعبية التي أبدت احتجاجها. وشيدت الحكومة اليابانية فيما بعد منصة لهبوط طائرات الهليكوبتر على

الجزر عام 1979[٨١]. وحتى يومنا هذا، تحاول كل من حكومة جمهورية الصين الشعبية و حكومة اليابان باستمرار تجنب التصعيد في قضية النزاع على الجزر من أجل الحفاظ على علاقات ثنائية أفضل. وقد استمرت قضية السيادة على جزر(سينكاكو/دياويو) لتبقى المسألة الوحيدة التي لا تزال عالقة بين الجانبين دون حل.[٨٢]

وبذلك نلاحظ أن عدم وضع حد لمشكلة انزاع السيادة على جزر (سينكاكو/دياويو) بين أطراف النزاع والاتفاق على إيجاد حل نهائي يحدد وضع الجزر القانوني عن طريق المفاوضات المباشرة، أو عن طريق نقل النزاع الى محكمة دولية، لاسيما بعد اتفاق الطرفين –كما يبدو– على تأجيل بحثها فيما بعد وان امتد التأجيل للأجيال القادمة. فأنها ستستمر مشكلة عالقة بين البلدين، وستبقى مصدر لإثارة الخلافات والنزاعات بين حكومتي وشعبي البلدين، وتهدد أمن واستقرار منطقة شمال شرق آسيا، فضلاً عن تأثير النزاع على تقوية الروابط والعلاقات بين البلدين في مختلف المجالات لاسيما الاقتصادية.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح أن النزاع الصيني– الياباني على جزر(سينكاكو/دياويو) هو نزاع معقد، وللولايات المتحدة الأمريكية صلة وطيدة به بسبب سياساتها في الحرب الباردة في آسيا، وما نتج عنها في مؤتمر سان فرانسيسكو للسلام عام 1951، إذ كرست فيه مشاكل النزاعات الإقليمية لليابان وتركتها عالقة دون حل نهائي، لتضمن بقاء اليابان ضمن المعسكر الرأسمالي الذي تقوده، ومنعه من التقارب من دول المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفيتي، وتحد بذلك من انتشار الشيوعية في قارة آسيا. ولتكون اليابان قاعدة عسكرية وحاملة طائرات أمريكية غير قابلة للغرق في المحيط الهادئ.

ومع تمسك الصين واليابان بمواقفهما المتشددة في النزاع على جزر(سينكاكو/دياويو) وعدم الدخول بمفاوضات مباشرة للتوصل الى حل، لاسيما أن الحكومة اليابانية ترفض الاعتراف بوجود نزاع على الجزر مع الصين. ومع عدم نقل النزاع الى محكمة دولية. فان حالة التوتر وعدم الاستقرار ستبقى ملازمة للعلاقات السياسية بين البلدين، ولا يبدو أن مسألة النزاع على الجزر ستحل على الأقل في المستقبل القريب. ومع عدم التوصل الى حل سيستمر النزاع بوصفه مشكلة عالقة، وحرب مؤجلة بين الصين واليابان تنذر بالاندلاع في أي وقت.

هوامش البحث:

(1) Stratfor, Disputed Islands in the East China Sea map, Copyright © 2017 Stratfor, USA, 2017, in: https://www.stratfor.com/sites/default/files/main/images/china_japan.jpg

(2) Hui-Yi Katherine Tseng, Lessons from the disturbed waters: the Diaoyu / Diaoyutai / Senkaku Islands disputes, Copyright © by World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Published by: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Singapore, 2015, P. 10.

(3) Quoted in: Krista E. Wiegand, Enduring Territorial Disputes: Strategies of Bargaining, Coercive Diplomacy, and Settlement, Publisher: University of Georgia Press, Place of publication: Athens and London, 2011, P. 98.

(٤) كانت حكومة تايوان تمثل الصين رسمياً في الأمم المتحدة والمعترف فيها دولياً خلافاً لحكومة الصين الشيوعية في بكين، لذلك نتطرق لموقفها من النزاع. وبما أن الحكومتين لا تمثلان دولتين مختلفتين وإنما هما حكومتان لدولة واحدة، لذا فان ادعاءهما بالسيادة على الجزر واحد ويعبر عن الادعاء الصيني.

(5) Quoted in: Martin Lohmeyer, The Diaoyu / Senkaku Islands Dispute: Questions of Sovereignty and Suggestions for Resolving the Dispute, Unpublished Thesis of Master, The Faculty of Law, University of Canterbury, 2008, P. 85.
(6) Quoted in: CIA, Intelligence Report, The Senkaku Islands Dispute: Oil Under Troubled Waters ?, Directorate of Intelligence, , (Secret) CIA/BGI GR 71-9, May 1971, P. 8.
(7) Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 85.
(8) CIA, Intelligence Report, The Senkaku Islands Dispute: Oil Under ..., P. 9.
(9) Ibid.
(10)Hiromichi Moteki, The Senkaku Islands Constitute an Intrinsic Part of Japan, © Copyright by Moteki Hiromichi, Society for the Dissemination of Historical Fact ©, Tokyo, JAPAN, 2010, PP. 13-14.
(11) Martin Lohmeyer, Op. Cit., PP. 84-85.
(12) Krista E. Wiegand, Op. Cit., P. 99.
(13) Quoted in: Martin Lohmeyer, Op. Cit., PP. 85-86.
(14) Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History and an Analysis of the Ownership Claims of the P.R.C., R.O.C. and Japan, in: Hungdah Chiu and other, Occasional Papers/Reprint Series in Contemporary Asian Studies, No.3(152), School of Law, University of Maryland, USA, 1999, PP. 13-15.
(15) Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East China Sea between military confrontation and economic cooperation, Working Paper 24, Asia Research Centre, London School of Economics and Political Science, UK, April 2008, P. 6.
(16) Quoted in: Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 86.
(17) Ibid.
(18) Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 6.
(19) United Nations, Treaty Series, Japan and United States of America: Agreement concerning the Ryukyu Islands and the Daito Islands (with agreed minutes and exchanges of notes). Signed at Tokyo and Washington on 17 June 1971. texts : Japanese and English. Registered by Japan on 1 October 1972, Vol. 841, No. 12037, 1972, PP. 274-297.
(20) Sasakawa, Senkaku Islands, Tabletop Exercise Report, Sasakawa Peace Foundation USA, Lockheed Martin Center for Innovation, Suffolk, Virginia, March 28–30, 2017, P. 4.
(21) Quoted in: Mark E. Manyin, Senkaku (Diaoyu/Diaoyutai) Islands Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS Report for Congress: Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, 7-5700, R42761, January 22, 2013, PP. 4-5.
(22) Ministry of Foreign Affairs of Japan, Japan-U.S. Security Treaty, © Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, 2014, in: http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html
(23) Quoted in: Mark E. Manyin, The Senkakus (Diaoyu/Diaoyutai) Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, 7-5700 , R42761, October 14, 2016, P. 6.

(٢٤) خلال تأزم العلاقات بين الصين واليابان عام 2010 بسبب نزاع الجزر، أوضحت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك هيلاري كلينتون (*Hillary Clinton*) الموقف الأمريكي بالقول : "فيما يتعلق بجزر سينكاكو، لم تتخذ الولايات المتحدة أبداً موقفاً بشأن السيادة، ولكننا أوضحنا أن الجزر جزء من التزاماتنا التعاهدية المتبادلة، والالتزام بالدفاع عن اليابان" . وفي بيان سابق للسياسة الأمريكية عام 2004، قال نائب وزير الخارجية ريتشارد ارميتاج (*Richard Armitage*) إن معاهدة الأمن المشترك بين الولايات المتحدة واليابان "تستلزم ان أي اعتداء على اليابان أو على الأراضي الخاضعة اداريا للسيطرة اليابانية يعد هجوم اً على الولايات المتحدة".

Quoted in: Mark E. Manyin, The Senkakus (Diaoyu/Diaoyutai) Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS, Report ..., October 14, 2016, P. 6.

(25) W.D.R., Larry A. Niksch, Senkaku (Diaoyu) Islands Dispute: The U.S. Legal Relationship and Obligations, CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, September 30, 1996, P. 4.
(26) Lord Patten of Barnes and Others (Crisis Group Board of Trustees), North East Asia's Undercurrents of Conflict, Crisis Group Asia Report N°108, N. P., 15 December 2005, P. 5.
(27) Quoted in: Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 88.
(28) Quoted in: Krista E. Wiegand, Op. Cit., P. 100.
(29) Ibid.

(٣٠) محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، مكتبة مدبولي، مطابع الدار البيضاء، القاهرة، 1989،ص159.

(٣١) ريتشارد نيكسون :(1913–1994)، رئيس الولايات المتحدة (37). تخرج من كلية الحقوق 1937، وانتخب نائباً في الكونغرس 1946، وعضواً في مجلس الشيوخ 1950، أصبح نائباً للرئيس ايزنهاور بين 1953–1960. فاز في انتخابات الرئاسة عام 1968. وطبع العلاقات مع الصين. استقال عام 1974 بسبب فضيحة ووترکيت، للتوسع ينظر:
Leon Friedmen, Richerd M. Nixon: Politician, President, Administrator, Greenwood Press, New York, 1991.

(٣٢) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص 237–238.

(٣٣) هنري كيسنجر : (1923–) دبلوماسي أميركي، ولد في المانيا لعائلة ذات أصول يهودية، هاجر مع عائلته إلى الولايات المتحدة عام 1938 بسبب اضطهاد النازيين لليهود. حصل عام 1948 على الجنسية الأميركية، وفي العام نفسه التحق بصفوف الجيش الأميركي، وفي عام 1952حصل على شهادته في العلوم السياسية من جامعة هارفارد. عينه نيكسون مستشاراً للأمن القومي عام 1969. أصبح وزيراً للخارجية بين عامي 1973–1977. للتوسع ينظر:
Jussi Hanhim, The Flawed Architect: Henry Kissinger and American Foreign Policy, University of Oxford, New York, 2004.
(34) David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 5, Possession to Turkey, Copyright© Berkshire Publishing Group, New York, 2002, P. 391.

(٣٥) زو إنلاي:(1898-1976) زعيم شيوعي. درس في مدرسة مدعومة أميركياً في الصين وجامعة في اليابان ، أكمل دراسته في فرنسا بين 1920-1922، وأنشأ عام 1922 مجموعة (الشباب الشيوعي الصيني) ومقرها باريس. وهو أبرز مؤسسي الحزب الشيوعي الصيني. عاد للصين1924 وشغل مناصب عسكرية وسياسية بارزة في الحزب الشيوعي ومع تأسيس جمهورية الصين الشعبية 1949 أصبح رئيساً للوزراء ووزيراً للخارجية. ترك وزارة الخارجية عام 1958 واحتفظ برئاسة الوزراء. قام بإعادة تأسيس اتصالات الصين مع الغرب أوائل السبعينات القرن الماضي. للتوسع ينظر:
David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 6, Turkic Languages to Zuo Zongtang, Op. Cit., PP. 214-215 ; The Columbia Encyclopedia, Zhou Enlai, 6th ed.. © The Columbia University Press. All Rights Reserved. Publisher: The Columbia University Press, 2017.
(36) Kazuyuki Katayama, Development of Japan-China Relations since 1972, International Journal of China Studies, Vol. 2, No. 3, pp. 647-679, N.P., December 2011, PP. 648-649.
(37) Sandra Buckley (ed.), Encyclopedia of Contemporary Japanese Culture, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group © Routledge, New York, 2006, P. 361.

(٣٨) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص 259.

(39) J.A.A. Stockwin, Dictionary of the modern politics of Japan, Routledge Curzon, © J.A.A. Stockwin, published in the Taylor & Francis e-Library, New York, 2005, P. 264.
(40) Sandra Buckley (ed.), Encyclopedia of Contemporary Japanese Culture, P. 361.

(٤١) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص 259.

(42) Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History ..., P. 15.
(43) Ibid.
(44) Quoted in: David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 5, Possession to Turkey, Op. Cit., P. 391.

(٤٥) بموجب بيان شنغهاي، قطع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر العلاقات الدبلوماسية رسمياً مع تايوان وطبع العلاقات مع جمهورية الصين الشعبية في كانون الأول 1978. وفي آذار1979 أغلقت سفارة الولايات المتحدة في تايبيه رسمياً.

David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 5, Possession to Turkey, Op. Cit., P. 389, 392.

(46) Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 87.

(47) Mark E. Manyin, Senkaku (Diaoyu/Diaoyutai) Islands Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS Report ..., January 22, 2013, P. 4.

(48) Ching-Chang Chen, Constructing China's "Usurped Territory": Taiwan, the Japanese "Other, "and the Domestic Origins of the Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute, Working Paper Series, No.28, Afrasian Research Centre, Ryukoku University, JAPAN, 2014, P. 12.

(49) Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History ..., PP. 14-15.

(50) Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 6.

(51) Quoted in: Seokwoo Lee, The 1951 San Francisco Peace Treaty With Japan and The Territorial Disputes in East Asia, PACIFIC RIM LAW & POLICY JOURNAL, Vol. 11, No.1, Copyright © Pacific Rim Law & Policy Journal Association, JANUARY 2002, PP. 122-123.

(52) Quoted in: Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 89.

(53) W.D.R., Dick K. Nanto, Japan's Economic and Security Challenges, CRS Report for Congress-Received through the CRS Web, Congressional Research Service, The Library of Congress, Order Code RL31609, October 16, 2002, P. 21.

(٥٤) تاناكا كاكوي:(1918–1993) سياسي ياباني له أثر على سياسة اليابان بين سبعينات وتسعينات القرن العشرين. اختير للبرلمان في 1947، وأصبح وزيراً للمالية بين (1962–1965)، ثم وزيراً للتجارة في 1971، وفي تموز 1972 أصبح رئيساً للوزراء. وتعرض في شباط 1976 لفضيحة فساد، إذ اتهم بأخذ الرشى من شركة للطيران، واعتقل في تموز . وأعلن في تشرين الأول 1983 أنه مذنب. تقاعد عن السياسة بعد مرضه في شباط 1985. للمزيد ينظر:

J.A.A. Stockwin, Dictionary of the modern politics of Japan, PP. 331-332.

(55) Kazuyuki Katayama, Op. Cit., P. 649.

(56) Sadako Ogata, Normalization with China: A Comparative Study of U.S. and Japanese Processes, Institute of East Asian Studies University of California, U.S.A, 1988, PP. 52-53.

(57) Quoted in: John W. Dower, The San Francisco System: Past, Present, Future in U.S.-Japan-China Relations, The Asia-Pacific Journal | Japan Focus , Volume 12 | Issue 8 | Number 2 | Feb 2014, PP. 7-8.

(58) Yinan He, History, Chinese Nationalism and the Emerging Sino – Japanese Conflict, Journal of Contemporary China, 16(50), PP. 1–24, Routledge Taylor & Francis Group, February, 2007, P. 4.

(59) Quoted in: Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 7.

(60) Martin Lohmeyer, Op. Cit., PP. 86-87.

(61) Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History ..., P. 15.

(62) Quoted in: Hui-Yi Katherine Tseng, Lessons from the Disturbed Waters …, P. 14.

(٦٣) محمد نعمان جلال، المصدر السابق، ص 258.

(64) Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 90.

(65) Paul J. Smith, The Senkaku/Diaoyu Island Controversy: A Crisis Postponed, Naval War College Review, Vol. 66, No. 2, Spring 2013, P. 37.

(66) Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History ..., P. 16.

(67) Martin Lohmeyer, Op. Cit., P. 90.

(68) Quoted in: Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History ..., P. 16.

(٦٩) دنغ شياو بينغ:(1904–1997) زعيم الحزب الشيوعي الصيني. نظم الحزب الشيوعي جنوب غرب الصين، بعد أن تدرب عل ذلك في موسكو. وقاد القوات العسكرية ضد اليابانيين ، ولاحقا في الحرب الأهلية الصينية، وأصبح بعدها نائباً لرئيس الوزراء.

نجا من حملات تطهير الثورة الثقافية(1966 –1976). وبعد التقلب في تولي المناصب والإبعاد عن الحزب، وعلى أثر موت ماو عام 1976، تولى قيادة الحزب الشيوعي الصيني حتى موته في 19 شباط 1997.

David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 2, China-India Relations to Hyogo, Op. Cit., PP. 266-267.

(70) Quoted in: Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 7.

(71) Quoted in: John W. Dower, Op. Cit.., P. 8.

(72) Quoted in: Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 7.

(73) Kazuyuki Katayama, Op. Cit., P. 651.

(74) Quoted in: Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its …, PP. 16-17.

(٧٥) ناكاسوني ياسوهيرو :(1918–)، رئيس وزراء اليابان (تشرين الثاني 1982– تشرين الثاني 1987). حصل على شهادة العلوم السياسية–جامعة طوكيو الإمبراطورية عام1941، انتخب للبرلمان عام 1947عن الحزب الديمقراطي. أعيد انتخابه مرات عدة وخدم في العديد من الوزارات قبل ان يتولى رئاسة الوزراء. كانت له صداقة خاصة مع رونالد ريغان ومارجريت ثاتشر . وأراد تقوية علاقة الأمن اليابانية–الأمريكية ودور اليابان فيها سياسياً وعسكرياً. للتوسع ينظر:

David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 4, Malaysia to Portuguese in Southeast Asia, Op. Cit., PP. 279-280.

(76) Martin Lohmeyer, Op. Cit., PP. 90-91.

(77) Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 8.

(78) Ibid.

(٧٩) أعلن رئيس الوزراء ساكاموتو ميسوجي في تشرين الأول 1990 أن قضية جزر(سينكاكو/دياويو) ينبغي حلها بواسطة جيل لاحق. ولكن عندما أصدرت الصين قانون المياه الإقليمية في شباط 1992 الذي تضمن الجزر، أنكرت الحكومة اليابانية بشكل لا لبس فيه أي تأجيل لهذه القضية. وفي أيلول 1996 قال نائب رئيس الوزراء هاياشي سادايوكي إن اليابان لم توافق على اقتراح دنغ بوضع القضية جانباً، وأنه لا توجد قضية إقليمية فيما يخص الجزر مع الصين.

Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East …, P. 8.

(80) Ibid.

(81) Martin Lohmeyer, Op. Cit., PP. 90-91 ; Jason S. Nakata, Law On The Rocks: International Law and China's Maritime Disputes, Unpublished Thesis of Master, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2014, P. 62.

(82) Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History …, P. 17.

مصادر البحث:

1- *Ching-Chang Chen, Constructing China's "Usurped Territory": Taiwan, the Japanese "Other," and the Domestic Origins of the Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute, Working Paper Series, No.28, Afrasian Research Centre, Ryukoku University, JAPAN, 2014.*
2- *CIA, Intelligence Report, The Senkaku Islands Dispute: Oil Under Troubled Waters ?, Directorate of Intelligence, , (Secret) CIA/BGI GR 71-9, May 1971.*
3- *David Levinson and Karen Christensen (eds.), Encyclopedia of Modern Asia, Vol. 5, Possession to Turkey, Copyright© Berkshire Publishing Group, New York, 2002.*
4- *Han-yi Shaw, The Diaoyutai/Senkaku Islands Dispute: Its History and an Analysis of the Ownership Claims of the P.R.C., R.O.C. and Japan, in: Hungdah Chiu and other, Occasional Papers/Reprint Series in Contemporary Asian Studies, No.3(152), School of Law, University of Maryland, USA, 1999.*
5- *Hiromichi Moteki, The Senkaku Islands Constitute an Intrinsic Part of Japan, © Copyright by Moteki Hiromichi, Society for the Dissemination of Historical Fact ©, Tokyo, JAPAN, 2010.*
6- *Hui-Yi Katherine Tseng, Lessons from the disturbed waters: the Diaoyu / Diaoyutai / Senkaku Islands disputes, Copyright © by World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Published by: World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Singapore, 2015.*

7- *J.A.A. Stockwin, Dictionary of the modern politics of Japan, Routledge Curzon, © J.A.A. Stockwin, published in the Taylor & Francis e-Library, New York, 2005.*
8- *Jason S. Nakata, Law On The Rocks: International Law and China's Maritime Disputes, Unpublished Thesis of Master, Naval Postgraduate School, Monterey, California, 2014.*
9- *John W. Dower, The San Francisco System: Past, Present, Future in U.S.-Japan-China Relations, The Asia-Pacific Journal | Japan Focus , Volume 12 | Issue 8 | Number 2 | Feb 2014.*
10- *Jussi Hanhim, The Flawed Architect: Henry Kissinger and American Foreign Policy, University of Oxford, New York, 2004.*
11- *Kazuyuki Katayama, Development of Japan-China Relations since 1972, International Journal of China Studies, Vol. 2, No. 3, pp. 647-679, N.P., December 2011.*
12- *Krista E. Wiegand, Enduring Territorial Disputes: Strategies of Bargaining, Coercive Diplomacy, and Settlement, Publisher: University of Georgia Press, Place of publication: Athens and London, 2011.*
13- *Leon Friedmen, Richerd M. Nixon: Politician, President, Administrator, Greenwood Press, New York, 1991.*
14- *Lord Patten of Barnes and Others (Crisis Group Board of Trustees), North East Asia's Undercurrents of Conflict, Crisis Group Asia Report N°108, N. P., 15 December 2005.*
15- *Mark E. Manyin, Senkaku (Diaoyu/Diaoyutai) Islands Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS Report for Congress: Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, 7-5700, R42761, January 22, 2013.*
16- *Mark E. Manyin, Senkaku (Diaoyu/Diaoyutai) Islands Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS Report ..., January 22, 2013.*
17- *Mark E. Manyin, The Senkakus (Diaoyu/Diaoyutai) Dispute: U.S. Treaty Obligations, CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, 7-5700 , R42761, October 14, 2016.*
18- *Martin Lohmeyer, The Diaoyu / Senkaku Islands Dispute: Questions of Sovereignty and Suggestions for Resolving the Dispute, Unpublished Thesis of Master, The Faculty of Law, University of Canterbury, 2008.*
19- *Ministry of Foreign Affairs of Japan, Japan-U.S. Security Treaty, © Ministry of Foreign Affairs of Japan, Tokyo, 2014, in: http://www.mofa.go.jp/region/n-america/us/q&a/ref/1.html*
20- *Paul J. Smith, The Senkaku/Diaoyu Island Controversy: A Crisis Postponed, Naval War College Review, Vol. 66, No. 2, Spring 2013.*
21- *Reinhard Drifte, Japanese-Chinese territorial disputes in the East China Sea between military confrontation and economic cooperation, Working Paper 24, Asia Research Centre, London School of Economics and Political Science, UK, April 2008.*
22- *Sadako Ogata, Normalization with China: A Comparative Study of U.S. and Japanese Processes, Institute of East Asian Studies University of California, U.S.A, 1988.*
23- *Sandra Buckley (ed.), Encyclopedia of Contemporary Japanese Culture, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group © Routledge, New York, 2006.*
24- *Sasakawa, Senkaku Islands, Tabletop Exercise Report, Sasakawa Peace Foundation USA, Lockheed Martin Center for Innovation, Suffolk, Virginia, March 28–30, 2017.*
25- *Seokwoo Lee, The 1951 San Francisco Peace Treaty With Japan and The Territorial Disputes in East Asia, PACIFIC RIM LAW & POLICY JOURNAL, Vol. 11, No.1, Copyright © Pacific Rim Law & Policy Journal Association, JANUARY 2002.*
26- *United Nations, Treaty Series, Japan and United States of America: Agreement concerning the Ryukyu Islands and the Daito Islands (with agreed minutes and exchanges of notes). Signed at Tokyo and Washington on 17 June 1971. texts : Japanese and English. Registered by Japan on 1 October 1972, Vol. 841, No. 12037, 1972.*
27- *W.D.R., Dick K. Nanto, Japan's Economic and Security Challenges, CRS Report for Congress-Received through the CRS Web, Congressional Research Service, The Library of Congress, Order Code RL31609, October 16, 2002.*

28- W.D.R., Larry A. Niksch, Senkaku (Diaoyu) Islands Dispute: The U.S. Legal Relationship and Obligations, CRS Report Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service, The Library of Congress, September 30, 1996.

29- Yinan He, History, Chinese Nationalism and the Emerging Sino – Japanese Conflict, Journal of Contemporary China, 16(50), PP. 1–24, Routledge Taylor & Francis Group, February, 2007.

٣٠ - محمد نعمان جلال، الصراع بين اليابان والصين، مكتبة مدبولي، مطابع الدار البيضاء، القاهرة، 1989،ص159.

The Reflection of Disputed Islands Case between Japan and China on The Normalization of Relations Between them (1972-1978) and the American Position on the Matter

Prof.: Kadhim Helan Mohsin

Asst. Lecturer: Loay Thijeel Jumaa

Abstract

Japan-China dispute on Senkaku and Diaoyudao islands remains an issue, aroused now and then forming a threat for the peace of those two countries and hinders their relations. According to the treaty of San Francisco for peace in 1951, USA managed these islands till 1972 when America got it back to Japan according to the treaty of getting Okinawa back. The dispute revived once again since the discovery of oil resources near the islands in 1969. This dispute was reflected on the type of relations between the two states in 1972 till 1978 passing through the treaty of peace.